

عُفْنَا مرآة لعنف الدولة ولمفاهيم تشرّع العنف

تنبّه الأوراق التي يتضمّنها هذا العدد إلى خطورة ظاهرة العنف المنتشرة بيننا، وإلى أثرها المدمر على الفرد والمجتمع الفلسطينيّين في الداخل. ونؤكد بدورنا أنّ الوضع الحاليّ المتميّز بالانفلات والارتقاع المتواصل في معدل الجريمة وظهور أشكال جديدة من العنف لم نعهدها سابقاً، إضافة إلى تقصير الدولة ومؤسساتها في تقديم خدمات الحماية والردع رغم ارتفاع عدد المتوجّهين/ات لطلب المساعدة، رغم أنّها المسؤولة عن الظروف الحياتيّة القاسية التي نعيشها في هذه الدولة. كلّ هذا يتطلب منا جميعاً -مؤسسات وأفراداً- تدخلاً سريعاً وشاملاً ينطرق إلى العوامل المختلفة التي تؤدي إلى العنف، ولا يختزلها في منظور ضيق.

تحاول هذه الأوراق أن تساهم في تشخيص أسباب العنف، وتقدّم قراءة للحالة القائمة. فيشير بعضها إلى أثر الأسباب المجتمعيّة وأنماط التربية والمفاهيم التي ذوّنتها نحن -أفراداً ومؤسسات- في ممارساتنا وفي تعاملنا بعضنا تجاه بعض، وتؤكد غالبيّتها على التفاعل القائم بين جميع العوامل السياسيّة والاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي نعيشها، والتي مرّدها إلى مكانتنا السياسيّة في هذه الدولة، مكانتنا التي تدلّ على عنفها (عنف الدولة) البنيويّ الممارس تجاهنا، والمنعكس في تهميشها لنا في كافة المستويات، وفي سياسات تضيق الحيز والمكان والتهجير التي تتخذ أشكالاً وأسماءً مختلفة، كالتطوير والتجميل، والتي تهدف إلى تهويد المكان والتي تخلق دورها لدى الأفراد حالات من الإحباط تدفع باتجاه العنف كحالة من التنفيس.

نؤكد على أهميّة محاربتنا -نحن كمجتمع- لعادات ومفاهيم وممارسات كائنة بيننا وفي تعاملنا مع الآخر تُشرّعُ بعض أشكال العنف، ونضع مسؤوليّة علاج الظاهرة علينا كمجتمع، إلا أنّنا نشير إلى دور الدولة ومسؤوليّتها الأساسيّة في نقص البرامج والخدمات والميزانيات لمعالجة الأمر، ونحملها مسؤوليّة عدم العمل الجديّ على الحدّ من انتشار السلاح والجريمة داخل بلداتنا. كما نراها مسؤولة مباشرة عن انتشار العنف ضدّنا وبيننا جرّاء سياساتها التمييزيّة والتضييقيّة التي تطبّقها ضدّنا ومن خلال أجهزتها المختلفة ومنها الشرطة، والمنعكسة بممارستها العنصريّة والعنيفة تجاهنا والتي تتخذ تغطيات قانونيّة، إضافة إلى قوانين عنصريّة كقانون الأراضي والمواطنة، وإلى التصريحات التي يطلقها كبار رجالات الأمن والدولة والتي ترانا طابوراً خامساً وتهديداً أمنياً. نحن لا نراهن على أنّها ستنتج في الحدّ من انتشار العنف والجريمة، وذلك لأننا لا نثق بأنّ لديها النية للقيام بهذا، وننّهمها أنّها تستفيد من استمرار وجود العنف بيننا ومن انشغالنا بالموضوع، كما أنّنا نحملها المسؤوليّة المباشرة في خلق الظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة القاسية التي نعيشها -الفقر والبطالة-، والتي تشكل الأرضيّة الخصبة لانتشار العنف، ولممارستها للعنف ضدّنا. لكننا في الوقت ذاته لا نغفينا من مسؤوليّتها أن تساهم بشكل مركزيّ في معالجة الأمر، وأن تتحمّل المسؤوليّة كدولة ونظام عن انتشار وازدياد معدل العنف والجريمة.